مُلخص تقرير تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بـ"الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية"

المحتويات	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
المقدمة	٣
المنهجية المعتمدة، اهداف التقييم	٤
المحور الأول: نظرة عامة عن الأصول الإفتراضية وخصائصها ومقدمي خدماتها	٤
المحور الثاني: مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح المرتبطة بالأصول الإفتراضية	٧
المحور الثالث: تقييم المخاطر (نقاط الضعف، التهديدات) للأصول الإفتراضية ومزودي خدمات الأصول الإفتراضية	٩
التوصيات	١٢

الملخص التنفيذي

يُعنى هذا التقرير بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع مزودي الخدمات الإفتراضية في جمهورية العراق بهدف تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفهم وتوجيه الموارد من اجل خفضها على نحو فعّال بناء على نتائج التقييم ، وجاء هذا التقرير التزاما من قبل العراق في تنفيذه للمعايير الدولية لاسيما التوصيتان (١، ١٥) من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي قضت بأن تقوم البلدان بتقييم مخاطرها فيما يخص مزودي الاصول الافتراضية، ولادراك جمهورية العراق أهمية الموضوع ، إذ تعتبر التوصية الاولى بمثابة ضرورة ملحة وتفرض على الدول ان تتخذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك تحديد سلطة او آلية لتنسيق الاجراءات اللازمة لعملية التقييم لا سيما الذي يختص بتقييم الاصول الافتراضية ومن اجل ذلك فقد قامت الجهات كل من (البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة، مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزارة الداخلية/ وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحقيقات/ مديرية مكافحة الجريمة المنظمة، وممثلي القطاع الخاص من القطاع المصرفي) اجراء تقييم قطاعي لمخاطر العملات الافتراضية ومزودي الاصول الافتراضية في جمهورية العراق.

وتم الاعتماد على منهجية البنك الدولي في اجراء التقييم من خلال تحديد كل من نقاط الضعف والتهديدات، اما فيما يخص البيانات والمعلومات المعتمدة لإنجازهِ ، فقد تمت الاستعانة بالمعلومات والبيانات المتاحة في قواعد بيانات كل من (المكتب، البنك المركزي العراقي، جهات انفاذ القانون) والمصادر المفتوحة للمعلومات، وكذلك الاعتماد على المعلومات النوعية الناتجة عن الخبرات المتوافرة في هذا المجال وعقد الاجتماعات مع ممثلي القطاع المصرفي والقطاع الخاص بما عمل على دعم التقييم .

وبعد إستكمال التقييم اظهرت نتائجهُ التقييم النهائية بأنهُ (منخفض المخاطر) بسبب عدم وجود اي مقدمي للخدمات والاصول الافتراضية مرخصين في جمهورية العراق في مدة اجراء التقييم، كما ان البنك المركزي العراقي اتخذ اجراءات استهدفت التحذير من تداول تلك العملات ومنعها نتيجة للمخاطر التي تنتج عنها، وخلص التقييم الى تثبيت اهم التوصيات من اجل تعزيز المحافظة على النظام المالي في جمهورية العراق من الانخراط او الاستغلال في تداول العملات الافتراضية اضافة الى الاجراءات المأخوذة من قبل البنك المتضمنة تحذير ومخاطر استخدام هذا النوع من تلك العملات والاصول.

مقدمة

أدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها وتقدم بها خدماتها، ناهين عن السلوك الاستهلاكي للعملاء تجاه مختلف المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى ما تشهده هذه التكنولوجيات في ذاتها من تطور سريع يعكس العديد من التغيرات والمستجدات التي انتجها التطور التقني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا يخفى على أحد حجم وأنواع هذه التقنيات وما لها من تأثير كبير على صعيد الصناعة المالية والمصرفية، وعلى وجه الخصوص قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع والتسوية المتطورة، والأصول الافتراضية وغيرها .

كما شهد النظام النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات الماضية، من أبرزها ما يتعلق بظهورمزودي الاصول الافتراضية والعملات الافتراضية، ورغم ما أثارته تلك العملات من مخاوف عالمية نظرا للتقلبات الشديدة في قيمتها، علاوة على وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها، إلا أنها بدأت تحوز تدريجيا على ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الإنترنت نظرا لما تحظى به من لامركزية وانسيابية في إصدارها وتداولها، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر من خلال منصات التداول المنتشرة عبر شبكة الإنترنت؛ ما دفع بعض المؤسسات في أنحاء العالم إلى قبولها كوسيلة للدفع ومنها (البتكوين).

وعلى صعيد الساحة الإقليمية، فأنهُ لا يزال استخدام العملات الافتراضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودا، وقد يعود ذلك نتيجة لغياب الدعم لتلك العملات من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية إقليمياً، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التعامل مع هذه العملات، وفي هذا الشأن فقد حظر البنك المركزي العراقي كافة المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته وإشرافه من التعامل بالعملات الافتراضية بأي شكل من الأشكال أو تبديلها مقابل أي عملة أخرى أو فتح حسابات لعملائهم للتعامل بها أو إرسال أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شراءها أو بيعها كونها عملات افتراضية غير قانونية.

المنهجية

اعتمد العراق على منهجية البنك الدولي في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن مزودي الأصول الافتراضية والعملات الافتراضية في العراق، كما تم الاستئناس بتجارب الدول الأخرى في ذات السياق للتوصل الى دراسة نقاط الضعف والتهديدات الناتجة عنها في أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في العراق لغايات احتساب (المخاطر المتأصلة) في هذه الأنشطة، وتحديد التدابير والضوابط المطبقة للوصول إلى تصنيف (المخاطر المتبقية) بعد أخذ التدابير ومخففات المخاطر في الاعتبار.

أهداف التقييم

يهدف هذا التقييم إلى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية واتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف هذه المخاطر ويعتبر التقييم الأساس لتنفيذ نهج قائم على المخاطر والتأكد من أن التدابير الوقائية والتخفيفية المطبقة تتناسب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة. كما يهدف هذا التقييم إلى إبلاغ الجهات ذات العلاقة بترتيب الأولويات وتخصيص الموارد وكذلك تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها على المستويين الوطني والقطاعي لمنع أو التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها، وتعزيز فهم الجهات ذات العلاقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، بالإضافة إلى تقديم معلومات حول تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب للجهات الخاضعة للتنظيم وأساليب إدارة المخاطر الخاصة بها، وبالتالي امكانية اعتماد نهج قائم على المخاطر.

المحور الاول: نظرة عامة على الأصول الافتراضية وخصائصها ومقدمي خدمات الأصول الإفتراضية

سيتم التطرق خلال هذا المحور الى (تعريف الاصول الافتراضية وتعريف من هم مقدمي خدمات الاصول الافتراضية، اضافة الى الخصائص التي تتمتع بها تلك الأصول والخدمات) وكما يلي :-

تعريف الأصول الافتراضية:

وفقاً لمجموعة العمل المالي، فإن الأصول الافتراضية هي تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقميا او تحويلها، ويمكن استخدامها لأغراض الدفع او الاستثمار. الأصول الافتراضية لا تتضمن عمليات التمثيل الرقمي للعملات الورقية والأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية التي تم التطرق اليها بجزء اخر من توصيات مجموعة العمل المالي.

تعريف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

أي شخص طبيعي او اعتباري، الذي لم يتم التطرق اليه بجزء اخر ضمن توصيات مجموعة العمل المالي، بحيث يقوم بنشاط تجاري واحد او عدة أنشطة) ادناه اوعمليات لصالح أو بالنيابة عن شخص طبيعي او اعتباري اخر:

- تبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية.
- تبادل بين نوع واحد او عدة أنواع من الأصول الافتراضية.
- تحويل الأصول الافتراضية.
- حفظ و / او إدارة الأصول الافتراضية او الأدوات التي تمكن في التحكم على الأصول الافتراضية
- المشاركة وتقديم الخدمات المالية المرتبطة بعرض أحد المصدرين و / او بيع الأصول الافتراضية.

خصائص العملات الإفتراضية

١. عملة رقمية (Digital currency): أي لا وجود مادي لها، بل يقتصر وجودها في الفضاء الإلكتروني فهي مخزنة في محافظ رقمية Digital Wallet يحفظ فيها كل المعلومات المتعلقة بالمستخدم (صاحب الحساب) ويتم الوصول إليها من خلال تطبيق جوال أو برنامج حاسوب أو مزود خدمة.

٢. سرعة الإنجاز وانخفاض التكلفة: وذلك راجع لكونها مجرد ملفات إلكترونية تنتقل عبر الأنترنت ما يجعلها سريعة الإنتقال عبر الحدود، فإنتقال وحدات العملات المشفرة بين المحافظ الرقمية يستغرق بضع دقائق فقط على عكس أنظمة الدفع التقليدية لنقل الأموال بين الحسابات بواسطة البنوك وشركات الخدمات المالية، كما تتيح خاصية الند للند التي يترتب عليها عدم وجود طرف ثالث كوسيط انخفاض في عمولة التحويل، فضلا عن ذلك فإن رسوم المعاملات غالبا ما تكون إختيارية ترجع إلى ما يعرف بالمعدنيين Miners وهي بمثابة حافز للتأكد من صحة المعاملات.

٣. التنظيم اللامركزي Deccentralized control: أي أنها تخضع لنظام حكومة لا مركزي لضمان عدم سيطرة فرد أو كيان عليها فبتكوين على سبيل المثال: تشترط موافقة جميع مستخدميها حول العالم على عدم إدخال أي تغيير في نظام التعامل بهويتهم، ويتم ضمان عدم إستخدام الشخص الوحدة النقدية نفسها في إجراء أكثر من معاملة في الوقت ذاته من خلال نظام آلية الهاش function Hash التي يتم التوصل إليه من خلال عملية تسمى تنقيب البيتكوين Bistcoin mining

٤. الإسم المستعار: Pseudonymity أو الهوية السرية وهو عبارة عن عنوان للعملات فقط، حيث تنشئ المحفظة الرقمية عنوانا مشابها لرقم الحساب المصرفي، يسمى عنوان المحفظة وهو عبارة عن تسلسل أبجدي رقمي فريد لا يتكرر، كما انه عنوان ومن ثم لا توجد أي معلومات يمكن أن تحدد الهوية الشخصية للمرسل والمستلم كالاسم والعنوان فالهوية هنا مخفية Hidden identity ولا يمكن تتبعها، لذلك تتسم هذه المعملات بالخصوصية الأمنية عكس نظم الدفع الإلكترونية في أشكالها التقليدية.

٥. محددات خاصة لسعر الصرف: لمحددات سعر صرف الأصول الافتراضيةطبيعة خاصة إذ يلعب الطلب دورا أساسيا في تحديد سعرها، أكثر من العرض، نظرا لمحدودية حجم المعروض منها، فكلما ازداد الطلب على العملات زاد سعرها، والعكس بالعكس كما أن هناك عامل أخر يؤثر بشكل كبير في سعر صرف هذه العملات وهو حجم الطاقة المستهلكة لإتمام كل عملية إذ أن تأمين عملية التداول يتطلب استخداما كثيفا للطاقة فقد وصل مثلا حجم الطاقة المستهلكة في نظام البتكوين إلى ما يعادل استهلاك دولة صغيرة.

٦. الند للند: peer to peer تسمح هذه الخاصية إلى تبادل أو مشاركة المعلومات أو البيانات أو الوصول بدون مشاركة أو إشراف من قبل الوسطاء، ويعد نظام P٢P نظام أساسي في عالم التشفير والعملات المشفرة حيث يمكن للمستخدمين من تبادل العملات المشفرة مع بعضهم البعض بشكل خاص دون استخدام أي وسيط كالبنوك أو ما شابهها، كما يتيح هذا النظام للمستخدمين بإجراء تداول الأصول بدون متاعب فبدلا من استخدام سجل الطلبات Order book لاقتران أوامر البيع والشراء والتحكم بالأصول الأساسية الموجودة على المنصة يتبع نموذج P٢P للمستخدمين للتعامل مع بعضهم البعض مباشرة دون استخدام وسيط للاحتفاظ بالأموال أو معالجة المعاملات.

٧. برنامج مفتوح المصدر: Open source software: أي انه لأي شخص حق الوصول إلى جميع التعليمات البرمجية ويعدلها في أي وقت كما يضيف إمكانية التحسين. حيث يتم تشغيل العملات المشفرة باستخدام برنامج مفتوح المصدر. فهو متاح بسهولة عبر المواقع الرسمية ويمكن تثبيته على جهاز فقد جعل الكود المفتوح open code تطويرا للخدمات والتطبيقات مثلا، كما يفتح الباب أمام التوسع في الابتكارات بشكل كبير.

٨. حداثة التنظيم القانوني: رغم انتشارها الواسع واعتمادها من طرف بعض الدول إلا أن دول كثيرة ما زالت تملك هواجس ومخاوف بخصوصها مخافة إمكانية استخدامها في عمليات التهرب الضريبي.

٩. العمومية والمحدودية: فإنها ذات طابع عمومي فلا ترتبط بموقع جغرافي محدد، وأما المحدودية فإنها ذات عدد محدود بحيث لا يتجاوز عدد هذه العملة البتكوين ٢١ مليون وحدة داخل حدود التداول.

١٠. استخدام تقنية Blockchain: تستخدم العملة الرقمية (بتكوين) قاعدة بيانات خاصة بها تمثل دفتر محاسبي يتم من خلاله معالجة الصفقات وتدوينها بما يتيح لكل الأطراف تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث، كما أنه لا يمكن التعديل أو التغيير على هذه السجلات.

آلية الحصول على العملة الإفتراضية

إن الأصول الافتراضية تعتبر أصولا لا مركزية ولا تصدر عن مؤسسة نقدية رسمية وبالتالي فإن الحصول عليها يمكن أن يكون بإحدى طريقتين: إما من خلال الشراء أو التنقيب (التعدين)<

التحديات التي تواجه مستخدمو العملات الافتراضية

على الرغم من المكاسب التي تمنحها العملات الإفتراضية لمستخدميها، إلا أنها ما زالت محل إعتراض عند الكثير من الدول والمؤسسات الرسمية والمالية التي لا تزال تصر على منع تداولها وهذا لإرتباطها بعدد من المخاطر التي قد تهدد استقرارها خاصة المالي والنقدي منه ومن أهم هذه المخاطر (التذبذب الشديد في قيمتها، وتعرضها لدوّامات الانكماش المفرط، اضافة الى ضعف الاعتراف القانوني والدولي على غرار العديد من الدول التي اتخذت قرارات صارمة ومانعة لأي نشاط لها على المستوى الرسمي ومن بين هذه الدول روسيا، الفيتنام، الأكوادور، بوليفيا، ماليزيا، الأردن، المغرب، الجزائر، العراق، كذلك تهديد الاستقرار النقدي والسيادي للبنوك المركزية والتعرض للاحتيال الافتراضي الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به وقابلية استخدامها لغسل الأموال والجريمة المنظمة.

مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الاصول الافتراضية

حددت مجموعة العمل المالي (FATF) بعض المخاطر الرئيسية المرتبطة بالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والأصول المشفرة وذلك على النحو التالي:

١. توفر الأصول الافتراضية إمكانية اخفاء الهوية أكثر من طرق الدفع الإلكترونية التقليدية، حيث يمكن تداول الأصول الافتراضية عبر منصات الإنترنت والتي تتميز بشكل عام بعلاقات لا تتطلب التقاء العميل وجهاً لوجه مع العميل الآخر، وقد تسمح بتمويل وتحويلات الأطراف مجهولة الهوية تمويل نقدي أو تمويل من طرف ثالث من خلال التبادلات الافتراضية التي لا تحدد المصدر بشكل صحيح أو وجهة الأموال.

٢. يزيد الوصول العالمي للأصول الافتراضية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يمكن الوصول إلى أنظمة الأصول عبر الإنترنت أو عبر الهواتف المحمولة، ويمكن استخدامها لإجراء مدفوعات عبر الحدود وتحويل الأموال.

٣. تعتمد منصات الأصول الافتراضية عادة على البنى التحتية المعقدة التي تستخدم عدة كيانات، وغالباً ما تنتشر عبر عدة بلدان لتحويل الأموال أو تنفيذ المدفوعات، وهذا التوزع للخدمات يعني أن مسؤولية الامتثال والرقابة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون غير واضحة علاوة على ذلك، قد يتم الاحتفاظ بسجلات العملاء والعمليات من قبل كيانات مختلفة، وغالباً ما تكون في ولايات قضائية مختلفة، مما يزيد من صعوبة الوصول إليها بالنسبة للهيات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون، وتتفاقم هذه المشكلات بسبب الطبيعة السريعة لتطور التكنولوجيا اللامركزية.

٤. يمكن أن توجد مكونات نظام الأصول الافتراضية في ولايات قضائية لا تملك ضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر استغلال هذه الأصول في تنفيذ عمليات غير مشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

ومن المحتمل أن تكون العملات الافتراضية القابلة للتحويل التي يمكن استبدالها بأموال حقيقية أو عملات افتراضية أخرى عرضة لغسل الأموال وإساءة استخدام تمويل الإرهاب للعديد من الأسباب:

- قد تسمح بإخفاء الهوية أكثر من طرق الدفع غير النقدية التقليدية. يمكن تداول أنظمة العملات الافتراضية على الإنترنت، وتتميز عمومًا بعلاقات مع العملاء غير المباشرة، وقد تسمح بالتمويل المجهول (التمويل النقدي أو التمويل من طرف ثالث من خلال المبادلات الافتراضية التي لا تحدد مصدر التمويل بشكل صحيح).
- قد تسمح أيضًا بالتحويلات المجهولة، إذا لم يتم تحديد المرسل والمستلم بشكل كافٍ.
- الأنظمة اللامركزية معرضة بشكل خاص لمخاطر إخفاء الهوية. على سبيل المثال، حسب التصميم، فإن عناوين Bitcoin، التي تعمل كحسابات، ليس لها أسماء أو هوية عميل أخرى مرفقة، ولا يحتوي النظام على خادم مركزي أو مزود خدمة.
- لا يتطلب بروتوكول Bitcoin أو يوفر تحديد هوية المشاركين والتحقق منهم أو إنشاء سجلات تاريخية للمعاملات المرتبطة بالضرورة بهوية العالم الحقيقي. لا توجد هيئة رقابية مركزية، ولا يتوفر حاليًا برنامج لمكافحة غسل الأموال لرصد وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة.
- لا يمكن لتطبيق القانون استهداف موقع مركزي أو كيان واحد (مسؤول) لأغراض التحقيق أو مصادرة الأصول (على الرغم من أن السلطات يمكن أن تستهدف المبادلات الفردية لمعلومات العميل التي قد يجمعها المبادل). وبالتالي، فإنه يوفر مستوى من عدم الكشف عن هويته محتملًا مستحيلًا باستخدام بطاقات الائتمان والخصم التقليدية أو أنظمة الدفع عبر الإنترنت القديمة، مثل PayPal. وبالمثل، يزيد الانتشار العالمي للعملة الافتراضية من مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتمل.
- يمكن الوصول إلى أنظمة العملة الافتراضية عبر الإنترنت (بما في ذلك عبر الهواتف المحمولة) ويمكن استخدامها لإجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد العملات الافتراضية بشكل عام على البنى التحتية المعقدة التي تشمل العديد من الكيانات، وغالبًا ما تكون منتشرة عبر العديد من البلدان، لتحويل الأموال أو تنفيذ المدفوعات.
- يعني هذا التقسيم للخدمات أن المسؤولية عن الامتثال والإشراف والتنفيذ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون غير واضحة. علاوة على ذلك، قد يتم الاحتفاظ بسجلات العملاء والمعاملات من قبل كيانات مختلفة، غالبًا في ولايات قضائية مختلفة، مما يزيد من صعوبة الوصول إليها من قبل جهات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية.

المحور الثاني: - مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح المرتبطة بالأصول الافتراضية

نظرة عامة على مخاطر الأصول الافتراضية

تثير العملات الافتراضية المشفرة والأصول المشفرة بشكل عام مخاوف تنظيمية كبيرة لدى السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث قامت هيئات دولية، مثل صندوق النقد الدولي، مجموعة العمل المالي FATF، وبنك التسويات الدولية BIS ، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق الماليــة IOSCO ، بإصدار تحذيرات متتالية حول العملات المشفرة المختلفة بما في ذلك الأصول المشفــرة Cryptoassets والعروض الأولية للعملة ICO للمستثمرين والمشاركين في السوق من خلال تقديم المشورة بشأن المخاطر الكبيرة المتعلقة بها؛ بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإمكانية استخدامها لأغراض غير قانونية. ومن خلال طبيعتها المجهولة يشجع البيتكوين أو العملات الأخرى المشفرة على التحايل على القواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واخفاء هوية التحويلات التي يمكن ان تستخدم للأغراض الإجرامية (البيع على الإنترنت للسلع أو الخدمات غير القانونية) أو لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وقد يستخدم المجرمون التبادلات من خلال العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لتجنب القطاع المالي المنظم والتجارة في السلع غير القانونية، ويمكن للمجرمين استخدام العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في عمليات الابتزاز المجهولة، ويمكن أن تستخدم المنظمات الإجرامية العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لتسوية احتياجات الدفع الداخلية أو المشتركة بين تلك المنظمات، وتجعل العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الأفراد أكثر قدرة على الانخراط في النشاط الإجرامي وذلك لسهولة الوصول إليها.

مخاطر العملاء الافتراضية في غسل الأموال

١. تحويل الأموال غير المشروعة إلى عملات رقمية: يتم شراء الأصول الافتراضية باستخدام الأموال غير المشروعة ويمكن شراء العملات الرقمية من خلال منصات تداول مرخصة أو منافذ غير رسمية.
٢. تحويل الأصول الافتراضية بين محافظ العملات الرقمية: يتم نقل الأصول الافتراضية عبر عدة حسابات ومحافظ رقمية مختلفة لتصعيد درجة التعقيد وتتبع المسار.
٣. تحويل الأصول الافتراضيةإلى عملات تقليدية: يتم تحويل الأصول الافتراضيةالمشتراة من أموال غير شرعية الى عملات تقليدية ليكون مصرها التداول في العملات الرقمية.
٤. إعادة تحويل الأموال إلى حسابات نظامية: يتم تحويل الأموال المغسولة إلى حسابات بنوك نظامية أو استخدامها في عمليات تجارية ظاهرة لتزيف أصول الأموال.

العوامل المساعدة لاستخدام العملات الافتراضية في تمويل الأنشطة الإرهابية

هناك مجموعة من العوامل والمبررات التي يمكن من خلالها إثبات وجود علاقة بين الأصول الافتراضية وأنشطة تمويل الإرهاب

١. القدرات التقنية العالية لدى التنظيمات الإرهابية: أصبحت الجماعات والتنظيمات الإرهابية في وقتنا الحاضر تمتلك القدر الكبير من القدرات التقنية والتطور التكنولوجي وذلك عبر انضمام مجموعة من الأشخاص ذوي القدرات التقنية العالية تحت مظلة هذه التنظيمات الإرهابية، فإن ذلك جعلنا نرجح أن العملات الافتراضية تكتسب قدراً عالياً من الاهتمام لدى التنظيمات الإرهابية. إن هنالك مؤشرات قوية تؤكد لنا هذا الاهتمام البالغ الذي تحظى به العملات الافتراضية وتظهر هذه المؤشرات من خلال الانفتاح الملحوظ والكبير لتلك التنظيمات على شبكة الإنترنت ومن أبرز الأمثلة على ذلك الانفتاح الكم الكبير من الحسابات التابعة للتنظيمات الإرهابية على مواقع التواصل الإجتماعي سواء على موقع تويتر أو على الفيسبوك.

٢. اللامركزية (الاستقلال عن الرقابة المالية): في الواقع العملي وحسب الأنظمة القانونية المعمول بها فإن المؤسسات المالية تخضع لرقابة ومتابعة من السلطات النقدية في أية دولة، أي أن المصارف تخضع لرقابة البنك المركزي مما يصعب معه اختراق هذه المؤسسات واستغلال أعمالها المصرفية لتكون محلاً لنشاط تمويل الإرهاب نتيجة للالتزامات القانونية الناتجة عن الرقابة عليها.

أما بالنسبة للعملات الافتراضية فهي لا تخضع للرقابة والإشراف من المؤسسات النقدية في أية دولة وذلك نتيجة لعدم إصدارها من أي بنك مركزي أو مؤسسة نقدية رسميّة.
إن عدم مركزية العملات الافتراضية وبعدها عن الرقابة المالية للجهات الرسمية يجعل منها أسلوباً مميزاً تسعى التنظيمات الإرهابية لاستخدامه لتمويل نشاطاتها الإرهابية نتيجة لصعوبة تعقب تلك المعاملات المالية وتحديد أطرافها والجهات المتعاملة بها والسلع والمنتجات المستخدمة في عملية التداول.

٣. إخفاء الهوية واستخدام الأسماء المستعارة: إن استخدام العملات الافتراضية يتيح للأشخاص المتعاملين بها إخفاء هوياتهم واستخدام أسماء مستعارة حيث إن التداول عبر هذه العملات الافتراضية لا يتطلب التحقق من شخصية المتداول، كما أن عمليات البيع والشراء بين الأشخاص لا تتطلب كذلك تقديم أية بيانات أو معلومات شخصية لطرفي العلاقة. وهذه الخاصية من خصائص العملات الافتراضية الرقمية تشكل عامل الجذب الأكبر للتنظيمات الإرهابية لاستخدامها والتداول عبر منصاتها وذلك نتيجة لعدم قدرة أجهزة العدالة الجزائية من معرفة أطراف عمليات التداول وتتبع أنشطة تمويل الإرهاب والحركات المالية المرتبطة بهذه التنظيمات.

٤. نقل الأموال بسهولة: إن عمليات نقل الأموال الورقية بين البنوك أو بين الدول تعتبر من العمليات التي تحتاج للقيام بها مجموعة من الإجراءات وتتم وفقاً للمحددات والضوابط التي لابد من مراعاتها ومنها تحديد المبالغ المحولة بحد أعلى لا يمكن تجاوزه وتأخر عمليات التحويل نتيجة لارتباطها بموافقات لابد من الحصول عليها وذلك على خلاف ما هو الحال عليه في الأصول الافتراضية فإنها تتجاوز هذه المحددات والضوابط مما يؤدي إلى سهولة نقل الأموال وتحويلها عبر شبكات الإنترنت. إن هذه الميزة تسهل على الجماعات والتنظيمات الإرهابية ممارسة نشاطاتها من خلال تلقي الأموال ونقلها من مكان إلى آخر بسهولة دون وجود أية عوائق تتعلق بتحديد مقدار الأموال المنقولة وتتجاوز عائق الموافقات الرسمية اللازمة في عمليات التحويل التقليدية عبر المؤسسات المصرفية.

حالات عامة يمكن من خلالها ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب عبر العملات الافتراضية

هنالك مجموعة من الحالات العامة على صعيد العالم التي تبين امكانية استخدام العملات الافتراضية في تمويل الارهاب وحالات يمكن من خلالها ارتكاب جريمة تمويل ارهاب عبر العملات الرقمية من خلال جمع التبرعات وان تلك التبرعات للجماعات الارهابية هو أي فعل من شأنهُ اعطاء الاموال الى شخص ارهابي او منظمة ارهابية على سبيل الهبة او المنح بقصد استخدام تلك الاموال المتبرع بها في ارتكاب جريمة ذات طابع ارهابي حيث ان جمع التبرعات المالية لدعم النشاطات الارهابية قد ترتكب من خلال اشخاص او من خلال منظمات او جمعيات خيرية ، كما يمكن استخدام الأصول الافتراضية من قبل التنظيمات الارهابية عبر شراء السلع والخدمات دون وجود اية رقابة على عمليات التداول التي تتم من خلال المنصات للعملات الرقمية، اضافة الى ان التطور التكنولوجي والتقني الذي اصبحت تتمتع به غالبية الجماعات الارهابية فأنه يمكن استغلاله والالتجاء الى انشاء عملة افتراضية من خلال التعدين .

كما تستخدم الأصول الافتراضية لشراء المعدات والخدمات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية، مثل شراء الأسلحة، السيارات، توفير الإسكان والغذاء، وغيرها من الاحتياجات الضرورية لتنفيذ الأنشطة الإرهابية.

واقع العملات الافتراضية ومزودي خدمات العملات الافتراضية في جمهورية العراق

موقف البنك المركزي العراقي من العملات الأفتراضية ومزودي خدمات العملات الافتراضية:
يعتبر البنك المركزي العراقي كغيره من البنوك المركزية التي تولي اهمية لموضوع ادارة المخاطر للقطاعات التي تخضع لرقابته واشرافهِ ويعّدها جزء لا يتجزأ من نشاطه ولا يشجع على الأعمال او المنتجات والانشطة التي تكتنفها نوع من انواع المخاطر التي تكون لها تأثيرات سلبية على النظام المالي والمصرفي العراقي والتي يمكن لها بالتالي ان تعمل على تشويه سمعة البلد بأي شكل من الأشكال ومن اجل ذلك فأن البنك المركزي العراقي ولغاية اعداد هذا التقييم لم يقوم بمنح أية رخص لمزودي خدمات الأصول الافتراضية في العراق ، وعمل على التحذير من تداولها واصدر اعمامات تؤكد ذلك فضلا عن استمراره في متابعة مدى سريان ذلك المنع بالتنسيق مع جهات انفاذ القانون ويعمل على احالة المخالفين وغير الملتزمين الى الجهات المختصة لاتخاذ مايلزم بصدد المخالفات .

واقع الاصول الافتراضية ومزودي خدمات الاصول الافتراضية في جمهورية العراق:

حيث اصدر البنك المركزي العراقي تعميمه الاول في ١١-١١-٢٠٢١ الذي حظر بموجبه على المصارف وكافة المؤسسات المالية الاخرى الخاضعة لرقابته واشرافه من التعامل بأي شكل من الاشكال لتلك العملات او تبديلها مقابل اي عمله اخرى او فتح حسابات للعملاء للتعامل بها او ارسال او استقبال اي حوالات مقابلها او بغرض شرائها او بيعها كونها عملة ليست قانونية ولعدم وجود اي اتلازم على البنك المركزي لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن الحكومات او مقابل سلع عالمية متداولة مثل (الذهب) حيث يتابع البنك المركزي العراقي عن كثب التعاملات في الاصول الافتراضية وذلك للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات وعدم خضوعها لاي تشريعات قانونية او رقابية او فنية في العراق ولتلافي اي تداعيات سلبية قد تنتج عن التعامل بها على غرار التذبذب العالي وعمليات المضاربة كما لا يوفر البنك المركزي العراقي الحماية القانونية لمن يتعامل بتلك الاصول او العملات ولم يمنح رخصة لاي مزودي عملات افتراضية او مشفرة .

كما تم اصدار تعميم في (١٢٥/٥/٩ في ٢٠٢٢/٣/٢٩) يؤكد على استمرار سريان الحظر على جميع الجهات الخاضعة لإشرافه ورقابته ليضم جميع أشكال وأنشطة الأصول الافتراضية في العراق وكما هي واردة في توصيات مجموعة العمل المالي.

كذلك أصدر البنك المركزي العراقي (الدليل الارشادي للمؤسسات المالية حول مخاطر التعامل بالعملات الإفتراضية ومزودي خدمات الأصول الإفتراضية وإستخدامها من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب) بهدف تمكين المصارف والشركات من الاستئناس به لدى مراجعة السياسات الداخلية وإجراءات العمل والضوابط الرقابية لديها وبشكل يحقق الامتثال لتعاميم البنك المركزي ذات الصلة بحظر التعامل بالأصول الافتراضية، ودرءًا لأية مخاطر متعلقة بجرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال المرتبطة بالتعامل بالأصول الافتراضية، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين مستوى الفهم والوعي لديهم.

المحور الثالث: تقييم المخاطر (نقاط الضعف، التهديدات) للأصول الإفتراضية ومزودي خدمات الإصول الإفتراضية

اعتمد فريق التقييم في اجراء تقييم المخاطر المتعلقة بغسل الاموال وتمويل الارهاب لقطاع الاصول الافتراضية ومزوديه هذا النوع من الخدمات وعلى الرغم من عدم وجود دلائل وحقائق ملموسة في جمهورية العراق تشير الى وجود متعاملي في هذا النوع من العملات وعدم ترخيص مزودي تلك العملات من قبل البنك المركزي العراقي لغاية اعداد هذا التقييم الذي جاء في الاصل من اجل تلبية الحاجة الوطنية التي تقضي بالتعريف بالمخاطر الناشئة عند التداول في هذا النوع من العملات اضافة الى مخاطر الاستغلال لمزودي خدمات العملات والتي دفعت بالبنك المركزي الى عدم ترخيص مقدميها.

سيتم التركيز في هذا المحور على ايجازنقاط الضعف والتهديدات من اجل تحديد المستوى النهائي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب للعملات الافتراضية ومزودي خدمات الاصول وعلى النحو الاتي:

أولاً/ نقاط الضعف المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الاصول الافتراضية

نقاط الضعف: وهي الثغرات الموجودة في الاطار القانوني والتشريعات المحلية او الانظمة او الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في جمهورية العراق التي يمكن من خلالها استغلال التهديدات على المستوى الوطني من اجل القيام بعمليات غسل اموال او تمويل ارهاب بإستخدام أي من القطاعات او المنتجات او المؤسسات وبحسب طبيعة ومواصفات كل منها والخصائص التي تتمتع بها ودرجة تعقيدها وفيما اذا كان القطاع او المؤسسة جاذب ام طارد لعمليات غير مشروعة وغسل اموال وتمويل ارهاب على المستوى الوطني في جمهورية العراق من خلال متابعة الاجراءات المأخوذة من قبل البنك المركزي العراقي فأنهُ يمكن تحديد عوامل يمكن اعتمادها كمؤشرات في تحديد نقاط الضعف ومنها:

١- تتمتع الاصول الافتراضية بميزة نسبية تجعلها سهلة الانتقال السريع ما بين المتداولين وتسمح باخفاء الهوية وعدم التتبع للمعاملات الناتجة عنها والمستفيد الاخير منها، وهنالك حاجة لتكثيف وتعزيز اكثر التعاون مابين الجهات المعنية بمتابعة مدى سريان حظر التداول بالعملات والاصول الافتراضية.

٢- اما على المستوى الدولي ولسبب ان التداول في الاصول الافتراضية والخدمات التي يُقدمها مزودي الخدمات الافتراضية تكون عابرة للحدود الوطنية وبالتالي هي من الجرائم الخطرة عبر الوطنية ونقاطها تتمثل بالاتي:

أ. الاختلاف في التشريعات بين الدول التي تحدد الآليات والجهات التي لها الصلاحية في اتخاذ قرار بشأن تجميد الأموال المرتبطة بجرائم غسل الأموال الناتجة عن إساءة استغلال تلك الوسائل ومصادرتها والعمل على استعادتها من الخارج.

ب.صعوبة تتبع الأموال مع الدول التي تتعامل بالعملات الافتراضية لسبب ان اغلب التعاملات من خلال الاستعانة بتجارب الدول تكون عابرة للحدود الوطنية.

ت.عدم تضمين مذكرات التعاون الدولية فقرة تقضي بتبادل المعلومات الخاصة بتداول العملات الافتراضية في جمهورية العراق والدول محل التعاون .

ومن خلال ما وردَ اعلاه وبعد دراسة الاطار القانوني والتشريعي والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واتخاذ الاجراءات التعزيزية من قِبل الجهة الرقابية والاشرافية على المؤسسات المالية في جمهورية العراق فأن نقاط الضعف جاءت بمستوى منخفض المخاطر.

ثانياً: التهديدات المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الاصول الافتراضية

التهديدات: تعرف بانها مجموعة الاصول الناشئة والمكتسبة بشكل غير مشروع وتحتاج الى عملية غسل اموال وكذلك هي مجموعة الاموال التي يتم جمعها من اجل ارتكاب ارهاب او تمويل تنظيمات ارهابية وهنا لابد من الاشارة الى الجرائم الاصلية على المستوى الوطني والتي اظهرها تقرير التقييم الوطني للمخاطر بالاستعانة بالاحصائيات النوعية والكمية واراء الخبراء المختصين والتي بينت الجرائم السائدة والاكثرمتحصلات مالية في العراق ودرجة تصنيف التهديد لكل منها هي كما في الجدول الاتي، وبالتالي تشكل درجة لتهديد كل من الاصول الافتراضية ومزودي خدمات تلك الاصول من خلال استخدام تلك الجرائم وكالاتي:-

الجريمة الاصلية	درجة التهديد على المستوى الوطني	مدى وجود دلائل على التعرض للجريمة	درجة تهديد مخاطر الاصول الافتراضية ومزودي الخدمات الافتراضية
جرائم الفساد	مرتفع	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض
تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية	مرتفع	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض
تهريب النفط والمشتقات النفطية	متوسط مرتفع	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض
التهرب الضريبي	متوسط	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض
المتاجرة بالآثار الوطنية	متوسط	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض
جرائم التزوير	متوسط	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض
الاحتيال	متوسط	عدم وجود أي حالات عملية	منخفض

حيث ومن خلال الجدول اعلاه تبين عدم وجود اية حالات عملية تشير الى ان الاصول الافتراضية او مزودي الاصول الافتراضية تُشكل تهديداً من خلال أي من الجرائم السائدة والاكثر متحصلات مالية وحسب ما أظهرها تقرير تقييم المخاطر لغسل الاموال وتمويل الارهاب على غرار (الفساد والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتهريب النفط، والتهرب الضريبي، اضافة الى التزوير) ويمكن ايعاز ذلك الى عدم وجود مزودي خدمات اصول افتراضية يعملون بشكل رسمي في العراق بموجب رخصة من البنك المركزي العراقي ، وبالتالي فأن مستوى التهديدات هو (منخفض) في جمهورية العراق لجميع الجرائم.

مصفوفة الخطر للعملات الافتراضية ومزودي الاصول الافتراضية كما يلي (منخفض المخاطر) :-

خارطة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعملات الافتراضية ومزودي الاصول الافتراضية

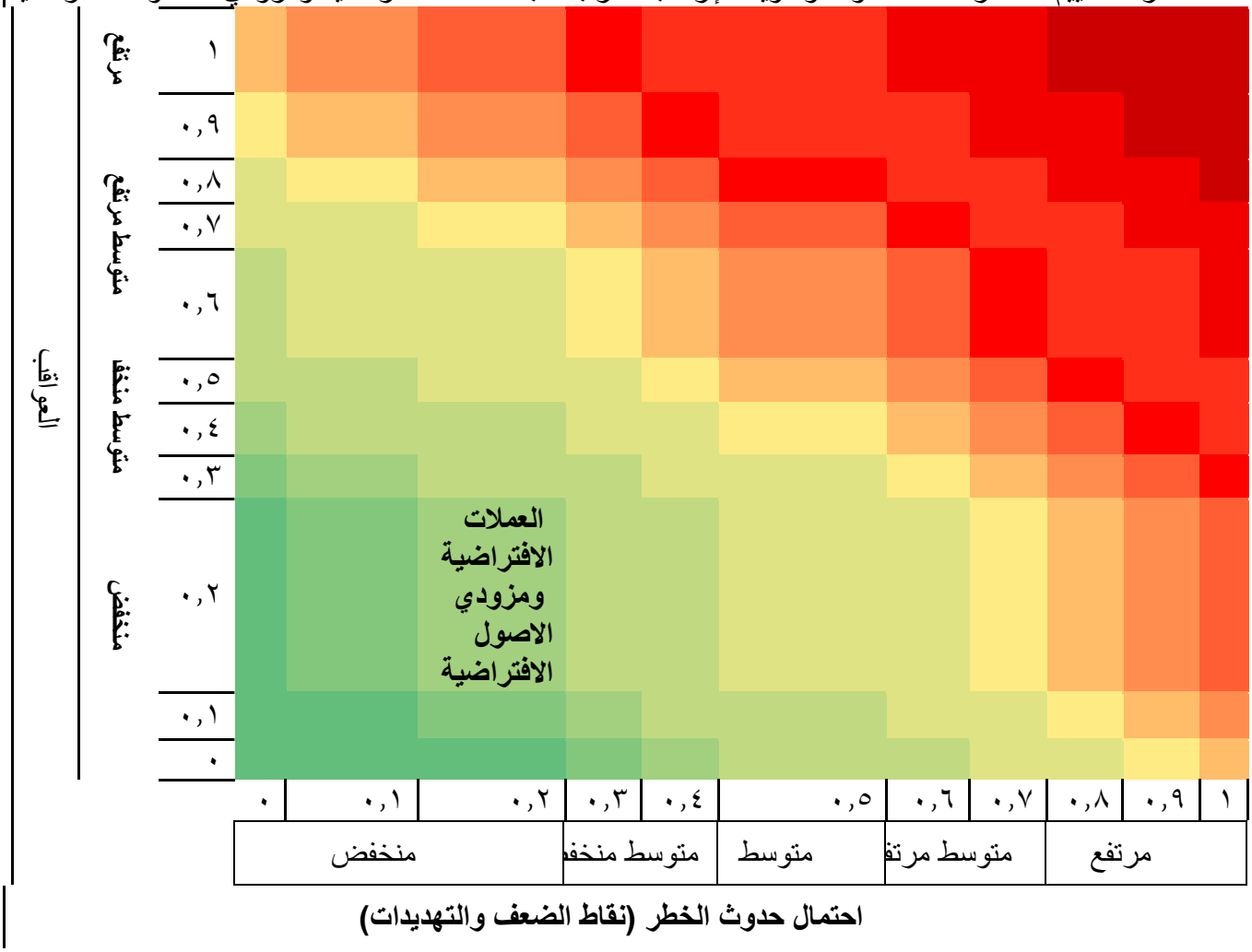

التوصيات

أ- أن التداول في العملات الافتراضية ينطوي على مخاطر عدة قد تنجم عن تداولها لاسيما فيما يتعلق بالقرصنة الالكترونية والاحتيال وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى الرغم من عدم وجود تشريع قانوني لها داخل جمهورية العراق حيث حذر البنك المركزي العراقي من عدم استخدامها والتعامل بها و يوصي التقرير بالاستمرار في اخذ الاجراءات اللازمة التحذيرية وتعزيز اجراءات متابعة المنع .

ب- ان تجري عملية تحديث لمخاطر العملات الافتراضية ومخاطر مزودي تلك الخدمات من قِبل البنك المركزي العراقي وقياس مدى الفهم لتلك المخاطر.

ت- العمل باستمرار على مراجعة الاطر القانونية والتعليمات التنظيمية لديها ذات العلاقة بمنع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، بما يواكب التطور السريع والممارسات الحديثة على مستوى العالم في هذا الإطار ومتابعة مدى الالتزام وتنفيذ الحظر .

ث- أهمية تذليل أية معوقات تتعلق بإجراءات التحري ومتابعة الحظر وإتخاذ ما يلزم بشأن إساءة استغلال الوسائل الالكترونية الحديثة للقيام بغسل اموال او تمويل ارهاب من خلال استخدام العملات الافتراضية ومزودي خدماتها حال الكشف عنها.

ج- تضمين قواعد البيانات المتاحة لدى البنك المركزي العراقي ولدى جهات انفاذ القانون عن الحالات العملية التي يتم الكشف عنها في حال تشخيص متداولين بأي نوع من انواع الأصول الإفتراضية او المزودين الذين قد يعملون بشكل غير رسمي وان تكون متاحة للسلطات التحقيقية.

ح- تضمين مذكرات التفاهم التي سيتم توقيعها مع البلدان الاخرى فقرة تتيح تبادل المعلومات مع تلك الجهات بخصوص الموضوع لسبب انها من الخدمات العابرة للحدود .